صورة الإسلام في ألمانيا
رهاب الإسلام «إسلاموفوبيا» ــ مفاهيم متباينة وخيارات سياسية للتعامل(*)

هاينر بيلفلد
مدير المعهد الألماني لحقوق الإنسان.

ترجمة: فادية فضة
باحثة في قضايا اللاجئين في ألمانيا.

وحامد فضل الله
طبيب اختصاص في ألمانيا، ومقرر منظمة حقوق الإنسان في الدول العربية (أومراس)، برلين.

إن صورة الإسلام والمسلمين في ألمانيا وبلدان غربية أخرى في هذا الوقت هي أقرب إلى السلبية، مثلما جاء تفصيله في مقال سابق بعنوان «صورة الإسلام في ألمانيا: حول التعامل العلني مع الخوف من الإسلام»(١)، وهي ليست نتيجة هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية في نيويورك وواشنطن والنشاطات الإرهابية الأخرى التي تمت باسم الإسلام فحسب، بل هناك أيضاً موضوعات أخرى ذات دور مهم في تشكيل هذه الصورة، كالعلاقة بين الجنسين؛ حق تقرير مصير الذات؛ المساواة في الحقوق للنساء المسلمات؛ ضرورة منع التزويج القسري، أو بالأحرى مكافحته... إلخ.

إن المجتمع ككل، والمسلمين أنفسهم على وجه الخصوص، مطالبون بتقديم إجابات واضحة عن هذا الموضوع وغيره من الموضوعات الشائكة. وكي يتسنى التغلب على هذه الصورة النمطية، فإن على كلّ الأطراف أن تبدي استعداداً لمراعاة الدقة الواجبة لمتطلبات الإنصاف. ومن المفهوم ضمنياً أن هذه المهمة تتطلب الكثير من الصبر والمثابرة.

منذ سنوات يدور جدل يصدر عن «رهاب الإسلام» أو إسلاموفوبيا، يرتبط بتقييم

(*) عنوان المقالة بالألمانية: - Heiner Bielefeldt, «Das Islambild in Deutschland: Islamophobie konzeptionelle Kontroversen und politischen Handlungsoptione,» Deutsches Institut für Menschenrechte (2007).

(١) هاينر بيلفلد، «صورة الإسلام في ألمانيا: حول التعامل العلني مع الخوف من الإسلام،» ترجمة فادية فضة وحامد فضل الله، **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٥٦ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)، ص ٨٠ ـ ٩٦.

الإسلام والمسلمين، الأمر الذي أدى إلى تحول النقاش بشأن ما إذا كان مجدياً اعتبار المواقف السالبة والمنحازة تدخل ضمن «رهاب الإسلام». يتضمن هذا الجزء وهو القسم الثاني من النص الأصلي المنشور باللغة الألمانية، أفكاراً تميز بين النقد المشروع في مجتمع حر بحيث يعطى مساحة واسعة يشمل حتى ــ نقد الدين ــ وتفرق في الوقت ذاته بين الأقوال المهينة التي تسعى إلى إقصاء الآخر إلى خارج الخطاب العام. وتنتهي الدراسة بعدد من الإيضاحات للتعامل مع المسلمين في ألمانيا، وهي إيضاحات يمكن أيضاً الأخذ بها في الدول الأوروبية الأخرى.

أولاً: الحد الصعب بين نقد الإسلام ورهاب الإسلام

١ ـ حول مفهوم رهاب الإسلام

يمكن للتحفظات والمخاوف حيال الإسلام أن تتصلب من موقف تعميمي قائم على الرفض العنصري لأناس أُولي خلفية إسلامية إلى موقف أصبح منذ بضع سنين يُعرف بمفهوم الرهاب الإسلاميّ. ويبدو أن هذا المفهوم قد فرض نفسه تدريجياً في نطاق الأدبيات الألمانية أيضاً. وليس المقصود من وراء ذلك المخاوف العامة من الإسلام ــ مثلما توحي هذه الكلمة خطأً ــ وإنما المواقف النمطية السلبية إزاء الإسلام ومعتنقيه الحقيقيين أو المفترضين[٢]. يمكن أن يظهر رهاب الإسلام في انتقاصات وإهانات شفهية وتمييز بنيوي أو في اعتداءات على الناس ذوي الخلفية الإسلامية أيضاً.

وعلى النقيض من التمييز الديني بالمفهوم الضيق، الذي يعوّل على الاعتناق الفردي والتطبيق الديني الشخصي لطقوس معيّنة، أو بالأحرى على تبعية الأشخاص الجماعية، يمكن أن يشمل الرهاب الإسلامي من لا يعتقدون أنهم مسلمون، لكنهم يرتبطون بالإسلام بطريقة غير مباشرة بسبب اسمهم أو خلفيتهم العائلية. بمثل هذ الرؤية المجردة من الانفرادية أو النزعة الشخصية يؤسَّس في حدود تكثر أو تقل للأمثلة المطابقة والمتبادلة من أولئك مع أنماط تقليدية عنصرية تحدّد وتختزل أصولهم بيولوجياً وثقافياً كمجموعة. ولذلك يُعتبر الرهاب الإسلامي أحياناً ضرباً من العنصرية الثقافية (Priester, 2003; Terkessidis, 2004).

اشتهر «مفهوم رهاب الإسلام» على صعيد الرأي العام عبر تقرير «رهاب الإسلام» (Islamophobia Report) الموثق من Runnymede Trust البريطاني الصادر عام ١٩٩٧[٣]، وكذلك من اللجنة الأوروبية لرصد التمييز العنصري ورهاب الغريب (EUMC) المعد من قبل الاتحاد الأوروبي الذي تبنّى هذه المسودة، ونشرت اللجنة الأوروبية في هذه الأثناء تقريرين عن الرهبة من الإسلام بين أيار/مايو ٢٠٠٠ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. كذلك تستخدم اللجنة

(٢) كمطابق يمكن اعتبار المفهوم المترسخ في الإنكليزية (Homophobia) أيضاً كموقف عدائي عنصري يخاطب به المثليون.

(٣) *Islamophobia: A Challenge for Us All* (London: Runnymede Trust, 1997).

الأوروبية العاملة ضمن إطار المجلس الأوروبي ضد العنصرية وعدم التسامح (ECRI) هذا المفهوم الذي يرد كمثال في التقرير الألماني الأخير[٤]. يتحدث المقرر الخاص للأمم المتحدة داودو ديني (Doudou Diene)، المختص بالأشكال المعاصرة للعنصرية، عن علاقة رهاب الإسلام بالأنواع الأخرى من العنصرية الموجّهة إلى المجموعات الدينية أو العرقية مثل العداء للسامية والخوف من المسيحية[٥]. المفهوم الأخير حتى الآن لم يترسخ بعد. ووجد مفهوم رهاب الإسلام في المناقشة الألمانية قبولاً في البحث المرتبط بالمجموعات المستهدفة بالعداء، وتنسيقاً مع معهد الدراسات المتداخلة لدراسة النزاع والعنف التابع لجامعة بيلِفِلد (Bielefeld) بشأن ما يسمى بالألمانية «دراسات التماس» (Interdisziplinäre Konflikt- und Gewaltforschung).

٢ ـ أداة لفرض آليات الرقابة؟

لقد واجه مفهوم رهاب الإسلام شكوكاً قوية بعض الشيء في سياق الصور الكاريكاتورية عن النبي محمد. إذ نشرت الصحيفة الفرنسية الأسبوعية **شارلي هبدو** *(Charlie Hebdo)* في آذار/مارس ٢٠٠٦ خطاباً مفتوحاً لاثني عشر كاتباً وكاتبة يحذرون فيه من تقييد حرية الرأي بحجة مكافحة الرهبة من الإسلام. من بين الموقّعين أيان هرزي علي (Ayaan Hirsi Ali) وبرنارد هنري ليفي (Bernard Henri Levi) وتسليمة نسرين وسلمان رشدي. وورد في الخطاب ما يلي: «نرفض أن نترك روحنا (اتجاهنا) ـ النقدية خوفاً من اتهامنا بمعاداة الإسلام. إنه مفهوم بائس أن نخلط بين نقد الإسلام وبين السمات التي تلحق بالمؤمنين به»[٦]. كما حذر البعض في ألمانيا من مفهوم رهاب الإسلام الذي وصفه بسام طيبي[*] بأنه يستخدمه الإخوان المسلمون في حرب دعائية للإسلام السياسي ضد أوروبا والغرب (Ulfkotte, 2007: 10).

ثمة أمثلة لمثل هذا الاستخدام الاستراتيجي لمفهوم رهاب الإسلام. فمنظمة المؤتمر الإسلامي (OIC)، التي تضم في الوقت الراهن ٥٧ من الدول الأعضاء في هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، تقدم منذ بضع سنوات، وعلى نحو منتظم، قرارات تتعلق بمكافحة الحط من الأديان، وفي هذا الصدد مكافحة الرهبة من الإسلام[٧]. وتعتبر هذه

---

(٤) European Commission against Racism and Intolerance, Third Report on Germany, adopted on 5 December 2003 (publiziert am 8/6/2004), Randnummer 67. In der deutschen-bersetzung ist der Begriff «islamophobia» fälschlich mit, Angst vor dem Islam» wiedergegeben worden.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) BBC News, «Full Text: Writers' Statement on Cartoons,» <http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/2/hi/europe/ 4764730.stm>, published 2006/03/01.

(*) أكاديمي ألماني من أصل سوري (المترجم).

(٧) B. die Resolution der (mittlerweile durch den UN-Menschenrechtsrat abgelsten) UN-Menschenrechtskommission vom 12/4/2005 Combating defamation of religion.

النصوص من وجهة النظر المتعلقة بحقوق الإنسان ذات إشكالية مزدوجة: فهي من جانب توقظ الانطباع بأن مثل هذه الأديان يمكن أن تكون سنداً شخصياً مباشراً لحماية حقوق الإنسان، مما يتعارض وأسس حقوق الإنسان(٨). ومن جانب آخر تعطي قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي سبباً للتخوف من أن تكون هناك تقييدات لحرية الرأي على الأقل، إن لم تكن ذات مسعى سياسي مباشر.

يظهر الاستخدام السياسي لمأخذ رهاب الإسلام كذلك في حالة مشروع Islamophobia Watch الذي أسس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وهو المشروع الذي يقدَّم كأداة أيديولوجية نضالية ضد الغرب، ويمكن الاطلاع عليه بشكل جلي على الموقع الإلكتروني حيث يرد ما يلي: «أسست Islamophobia Watch بتصميم لا يسمح لأيديولوجيا الإمبريالية العنصرية الغربية بكسب رواج متداول في خبثها حيال الإسلام»(٩). وتثير «لجنة حقوق الإنسان الإسلامية» (IHRC) الموجودة في بريطانيا الانتباه بحملات دعائية إعلامية عدوانية على الدوام، وذلك بمنحها سنوياً جوائز عبثية (سخرية) تقدم لأقطاب السياسة والإعلام بسبب رهاب الإسلام المزعوم لكي يمارسوا ضغطاً على الرأي العام(١٠).

أما إلى أي حد يفضي اللوم العلني المتعلق برهاب الإسلام إلى التعتيم على التقارير النقدية والحوارات، فالأمر يبقى هنا قابلاً للنقاش. إذ إن مثل هذا التأثير يكون غرض المنظمات مثل Islamophobia Watch ولجنة حقوق الإنسان الإسلامية بما لا يمكن الشك فيه. أما النقد الموجّه إلى هذه المنظمات والقائل إنها تستهدف ممارسة رقابة علنية، وفرض آليات رقابة ذاتية، والإعراب عن تهديدات مستترة أو صريحة، فإنه نقد مشروع (Malik, 2007). بمعنى آخر: إن مفهوم رهاب الإسلام يساء استخدامه. فعندما يتنبأ الصحافي البريطاني ضياء الدين ساردار بعد رحلة عبر بلدان القارة الأوروبية، من بينها ألمانيا، بمحرقة جديدة تُرتكب ضد المسلمين قريباً، فإن مفهوم رهاب الإسلام يتخذ في عرضه «صفحة واضحة من العداء للسامية» (Sardar, 2005).

إن تخيلات ساردار التآمرية والمشوهة لا تحسب الوضع الحقيقي للأقليات المسلمة في أوروبا فحسب، وإنما يراد بها في الوقت عينه إنكار الإبادة الجماعية ليهود أوروبا بأسلوب صناعي لم يسبق له مثيل(١١).

---

(٨) إن الحاملين المباشرين لمطالب حقوق الانسان هم أناس يعلمون تقرير مصيرهم الفردي والجماعي من خلال احترام وحماية حقوق الانسان، وتضميناً يعني الحق في حرية تقرير مصير البشر في أسئلة الدين والرؤية الدنيوية. وتأتي القناعات الدينية والممارسات عامة في بؤرة تأملات حقوق الانسان.

(٩) (abgerufen am 15/1/2007).

(١٠) البيان الصحافي الذي أعلنت فيه لجنة حقوق الانسان الإسلامية الفائزين بالجائزة السنوية ضد الإسلاموفوبيا.

(١١) Zum Antisemitismus im islamischen Kontext vgl. Zentrum für Antisemitismusforschung, Manifestations of anti-Semitism in the European Union, Berlin 2003; Wolfgang Benz, Was ist Antisemitismus, München 2004, S. 186ff.

إن التحذيرات من سوء استعمال مصطلح رهاب الإسلام ــ وهذا ما ترينا إياه الأمثلة القليلة المعروضة ــ واقعياً هي في محلها. فإساءة استخدام مصطلح ما، مهما كانت درجة تلك الإساءة، ليست بالضرورة سبباً كافياً للكف عن استخدام ذلك المصطلح.

وأخيراً ليس ثمة مفهوم سياسي مهم كمفهوم حقوق الإنسان يمكن أن يكون محمياً من عدم استخدامه استراتيجياً. وإن القصد من التنبيه في استخدام مفهوم رهاب الإسلام بشكل مبالغ فيه إنما هو مناسبة للاحتراس من استحسان التحالفات التي تقود إلى الجانب الخاطئ. إلا أن ملاحظة سوء استخدام المفهوم وحدها لا تقدم سبباً كافياً لشطب المفهوم عموماً من القاموس السياسي المستخدم لمجتمع حر.

لم يقتصر نقاد مشروع رهاب الإسلام على إبراز الاستخدام السيئ له ــ بل يذهبون إلى خطوة أبعد من ذلك، ليبرهنوا على أن المشروع بسبب عدم وضوحه يقود إلى سوء استعمال كهذا (Pipes, 2005)[١٢] ويعني ذلك أن مفهوم رهاب الإسلام دون تحديد واضح من النقد العام للدين أو الإسلام لا يكون مصوناً من الاستخدام السيئ له. وهذا ما يؤكده التقرير الأخير Islamophobie-Bericht des European Monitoring Centre[١٣]. من هنا تأتي أهمية إضفاء ملامح أكثر دقة عليه، وهذا ما شرع به Runnymede Trust آنفاً وما توصل إلى تحقيقه في تقرير *Islamophobie Report* لسنة ١٩٩٧ مميزاً بين «وجهات النظر المنفتحة على الإسلام، ووجهات النظر المنغلقة على الإسلام». وبالتالي يجب ألّا تعتبر التقديرات النقدية حالة من حالات رهاب الإسلام شريطة استقامتها وارتباطها مع الفوارق الداخلية للإسلام والتطورات الإسلامية[١٤]. يرتبط تقرير EUMC بهذا الاقتراح ويصف أشكال التحفظ الشديدة حيال المسلمين، التي لا تمنح فرصة لعرض الفوارق الإسلامية الداخلية ولتقدير الممارسة الفردية كحالة من حالات رهاب الإسلام[١٥]. وعلى شاكلة المواقف العنصرية، يتكون رهاب الإسلام من تعميمات سلبية تنكر على البشر المعنيين صفة الأشخاص ضمناً أو ظاهراً، وغالباً ما تظهر في إهانات عملية[١٦].

---

(١٢) هكذا يعيب دانيال بيبس، أن في مأخذ رهاب الإسلام مخاوف من التطرف الإسلاموي وأحكام مسبقة لا داعي لها تتساوى أزاء الإسلام. وكذلك «.... صحيح أن التفرقة ضد المسلمين أمر واقع ولكن لرهاب الإسلام وجهين بارزين هما الخوف من الإسلام والخوف من الإسلام المتعصب.

«... while prejudice against Muslims certainly exists, Islamophobia deceptively conflates two distinct phenomena: fear of Islam and fear of radical Islam».

(١٣) European Commission against Racism and Intolerance, p. 13.

(١٤) انظر: *Islamophobia: A Challenge for Us All.*

(١٥) Der EUMC-Bericht von 2006 verweist in diesem Zusammenhang auf mehrere einschlägige Allgemeine Politik-Empfehlungen der im Rahmen des Europarats operierenden «European Commission on Racism and Intolerance» (ECRI), Muslims in the European Union, p. 13 ff.

(١٦) صعوبة أخرى في التعامل مع مفهوم رهاب الإسلام تكمن حسب ما جاء في نص (EUMC) عام ٢٠٠٦ في أن هناك غموضاً فيما إذا كان التمييز المسجل عموماً حقيقة أو إضافات تتعلق بارتباط المعنيين =

٣ ـ الخط الفاصل بين الاستفزاز والتجريح

إن صوغ المواقف النقدية، سواء بصورة استفزازية أو مستقطبة أو حادة، يجب أن يكون ممكناً في مجتمع حر. وهذا ما أوضحته كل من المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ في حكمها القضائي بشأن حرية الرأي وجعلتاه دون استثناء. وتحتوي حرية الرأي وفق صيغة محكمة العدل الأوروبية (EGMR) معلومات وتصورات «من شأنها أن تهين، أو تصدم، أو حتى تربك الدولة أو جزءاً من السكان أيضاً»(١٧).

هذا المفهوم الواسع والصريح لحرية الرأي ينسحب أيضاً على ما يسمّى الموضوعات الدينية التي لا يجوز عزلها عن أو استثناؤها من الجدل. بل إنها تمثل أحد الموضوعات المشروعة للكاريكاتور والمسرح الهزلي. أي أن من الخطأ الادعاء في هذا الصدد أن ثمة توتراً بين حرية الرأي وحرية الدين. إن حرية الدين لا تعني «حصانة تشريفية» للأديان وإنما تضمن حرية الناس في مسائل الدين أو الرؤية الدنيوية ليحددوا بأنفسهم الطريق الخاص الذي يسلكونه، سواء فرادى أو بالاشتراك مع آخرين. وقد بيّنت المحامية الباكستانية أسماء جاهانغير، المقررة الخاصة لحرية الدين التابعة للأمم المتحدة، في تقريرها أن حرية الدين وحرية الرأي هما حريتان فكريتان تواصليتان ذواتا ارتباط وثيق، ويجب عدم الإيقاع بينهما معنوياً(١٨).

إن من يدعو إلى رقابات بدوافع دينية، مثلما حدث في سياق النزاع حيال كاريكاتير النبي محمد، عليه أن يقبل اللوم بأنه لم يفهم حق الإنسان في حرية العقيدة كحق طبيعي(١٩).

= بالإسلام أو بعوامل أخرى كالأصول العرقية واللغة والوضع الاجتماعي الخ. لذلك فإن تصنيف الحالات الفردية كتعبير عن رهاب اسلامي غالباً مشكوك فيه. كما أن محاولة تشخيص التمييز ضد المسلمين على صعيد السكن وسوق العمل والشؤون التربوية لا يبقى أمام (EUMC) غالباً إلا الحل الاضطراري كوصف عام للتركيبات العنصرية وكذلك حالات فردية لا يمكن حصرها تجعلها ضمن مكونات رهاب الإسلام. وأخيراً تنحصر المشكلة في أن هنالك إحصاءات غير مقنعة عن حضور التجمعات الدينية في الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي. ويأتي التقرير في الخاتمة بأن معرفة حجم وأسباب رهاب الإسلام في أوروبا حالياً يكتنفها الكثير من الثُغَر ويقترح الدعم المناسب لهذه الأبحاث.

(١٧) EGMR, 7/12/1976, Handyside, Ser. A/24, Erw.nr. 49.

(١٨) Report of the Special Rapporteur on Freedom of Religion or Belief, Asma Jahangir, and the Special Rapporteur on Contemporary Forms of Racism, Racial Discrimination, xenophobia and related intolerance, Doudou Diène, Implementation of General Assembly Resolution 60/251 of 15 March 2006 entitled «Human Rights Council», A/HRC/2/1., p. 10.

(١٩) وكذلك في تقرير أسماء جاهنغير: «إن حق حرية الأديان أو المعتقد، كما هو مضمن في القوانين الدولية المعترف بها لا يتضمن الحق لدين أو عقيدة بعدم قبول النقد أو التفنيد (...)، لأن ممارسة حرية التعبير قد تؤدي في حالات محددة إلى إلحاق آثار بحرية الأديان كما في اعتقاد بعض الأشخاص. ولن يكون صحيحاً في المفهوم المعاصر النظر إلى هذه الظاهرة باعتبارها صداماً بين حرية الأديان والمعتقدات وحرية التعبير وإبداء الرأي.

وفي الحقيقة لا يُعتبر الحق في التمتع بحرية الدين حقاً بلا قيد؛ فالإمكانيات المحددة المتضمنة في الدستور والاتفاقيات العالمية لحقوق الإنسان تفسَّر بلا شك بصورة ضيقة[٢٠]. ويمكن العمل بها على أساس قانون رسمي فقط بشرط أن تكون متفقة مع مجتمع حر ديمقراطي، وتخدم بذلك أغراضاً شرعية ضرورية نسبياً وملائمة للوصول إلى هذه الأغراض[٢١]. لقد استخلصت المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حدود حرية الرأي بحذر وفقاً لذلك. وعليه، فإن الشعور الشخصي بالإهانة أو الشعور بالطعن في القناعات الدينية الخاصة لا يكون كافياً لوضع حد، إذ لا يوجد معيار كاف، وإلّا لكانت حرية الرأي خاضعة لمشاعر غضب شخصي أو جماعي.

إن حدود حرية الرأي ستكون هناك قد وصلت حدها حين يُحكم على التعبير عن الرأي من منظور شخص ثالث غير مشمول بالتصادم مباشرة مع حقوق الإنسان الأخرى، كحق الشخص المعني بالدفاع عن شرفه الشخصي والتحريم الضروري لدعوة الكراهية.

هكذا حكمت محكمة لودينغهاوزن الابتدائية في شباط/فبراير ٢٠٠٦ على رجل بالسجن لمدة عام واحد مع وقف التنفيذ، وبالعمل العام الخيري لمدة ثلاثمئة يوم لأنه طبع على ورق (التواليت) كتابة «القرآن، القرآن المقدس» وأرسله إلى وسائل الإعلام ومساجد الجاليات[٢٢]. وجدت المحكمة في هذا التصرف إهانة واستفزازاً لا يمكن الدفاع عنهما في سجال ديمقراطي متعدد الآراء. إن العقوبات القانونية ضد التصريحات الجماعية المتعلقة برهاب الإسلام ممكنة في مثل الحالات المتطرفة والغريبة. كذلك توجد إمكانية متابعة الأمر قضائياً في حالات الإهانة الفردية الشخصية. ولكن عموماً يجب ترك ذلك القرار للمرء في ما إذا كانت أقوال معيّنة عن المسلمين منصفة أو غير منصفة، معقولة أو متجاوزة حدها، منتقدة للإسلام أو تمثل رهاباً حياله، كخلاف في الرأي السياسي[٢٣]. وبعبارة أخرى: يجب دائماً وأبداً العمل على التواصل داخل الجدال العام إلى أن يتم وضع الحد الفاصل بين نقد الإسلام ورهاب الإسلام. ولا يتعلق الأمر في هذا الجدال العام بوضع شرط

---

(٢٠) انظر القانون الأساسي المادة ٥، الشرعة الأوروبية لحقوق الانسان المادة ١٠، الحلف العالمي بشأن الحقوق السياسية والمواطنة المادة ١٩ و٢٠.

(٢١) So die Schrankensystematik der EuropÌischen Menschenrechtskonvention. Vgl. dazu im Vergleich zum Grundgesetz Rainer Grote/Nicola Wenzel, Die Meinungsfreiheit, in: EMRK/GG Konkordanzkommentar, hg. von Rainer Grote/Thilo Maraun (Gesamtredaktion Konstantin Meljnik), Tübingen 2006, pp. 895-1003.

(٢٢) *Frankfurter Allgemeine Zeitung* (FAZ), 24/2/2006, p. 7

(٢٣) انظر: Asma Jahangir (UN Special Rapporteur on freedom of religion or belief), p. 8. «(...) it is essential to make a careful distinction between forms of expression that should constitute an offence under international law, forms of expression that are not criminally punishable but may justify a civil suit and forms of expression that do not give rise to criminal or civil sanctions but still raise a concern in terms of tolerance, civility, and respect for the beliefs of others.»

لحدود حرية الرأي يمكن تنفيذه، سواء أكان ذلك عن طريق القانون أم عن طريق القضاء، بل بتطوير إحساس داخلي للاستخدام العقلاني لحرية الرأي. من يدّعي أن إحساساً كهذا في نقاش ثقافي متنور غير ضروري، أو أنه انحناء مكشوف أمام الصواب السياسي، فإن هذا يمثل فهماً ضيقاً وغريباً للتنوير. إنه تنوير لا يضع اعتباراً للفوارق الأساسية بين العدل وغير العدل، بين نقد موضوعي مقبول وممكن أيضاً إلى حد الاستفزاز، وبين نقد تجريحي تشهيري ينحط، ويكون في النهاية خرقاً للمحرمات.

لا شك في أن الأمر سيبقى في حالات كثيرة خلافياً: إلى أين يتجه الحد الفاصل بين الاستفزاز المقبول والتجريح المكشوف (Seidel, 2003: 261-279)؟ هكذا يستطيع المرء أن يجادل فيما إذا كان من المناسب أن يحتل عنواناً في مجلة **دير شبيغل** *(Der Spiegel)* مثل «ألمانيا مكة الأسلمة الصامتة»، الذي صورت فيه الهلال يرفرف فوق بوابة براندنبورغ[٢٤] موقع الصدارة، ويعتبره كأنموذج لرهاب الإسلام، أو يكتفي بأن يسميه استفزازاً فقط؟ وتوجد أيضاً حالات واضحة للتجريح ودعاية الخوف في المناقشة الراهنة المشحونة بالانفعال والاستقطاب[٢٥].

وهذه هنا بعض الأمثلة القليلة على ذلك:

إن رهاب الإسلام قد تجاوز حده بوضوح حسب رأيي، وقد تجلى هذا في كتاب غونتر لاخمان (Günther Lachmann) الذي وضع على غلافه العلم الألماني مقصوصاً بالهلال الإسلامي. إن تأثير الصورة المعزول ينتُج خاصة عند ربطه بعنوان الكتاب **التسامح القاتل ـ المسلمون ومجتمعنا المفتوح** (Lachmann und Ali, 2005). فمفهوم «المجتمع المفتوح» يثبت بضمير الملكية (إنه حقنا) ويعارض المسلمين شمولياً.

وثمة مثال ساطع على أدب الدعاية تقدمه سيناريوهات الرهاب الفظيعة في الكتاب الجديد لـ أودو ألفكوتّه (Udo Ulfkotte)، إذ يقول: «.. ستكون هناك (Ulfkotte, 2007: 19) «أوروبا عربية» في أوروبا». ويزعم اعتماداً على مصادر أمريكية أن الشريعة الإسلامية ستطبق في أوروبا عام ٢٠٤٠ (Ulfkotte, 2007: 24). ويستشهد على ذلك بصحافي أمريكي مارك ستين (Mark Steyn) موافق له في الرأي يقول إن أسلمة أوروبا تشبه تأثير القنبلة النيوترونية، وإن أوروبا ستكون في نهاية القرن مثل قارة ضربت بهذه القنبلة: ستبقى الأبنية شامخة، أما البشر الذين شيدوها فسيختفون (Ulfkotte, 2007: 23).

إن لغة ناقد الإسلام رولف شتولتس (Rolf Stolz) تتجاوز دوماً حدود اللغة اليمينية المتطرفة عندما يصف الهجرة الإسلامية بأنها سلب للوطن (Stolz, 1997: 307)[٢٦]، ويحذّر

---

(٢٤) انظر: *Der Spiegel*, 26/3/2007.

(٢٥) الكلام المعلن لا يعني بأي حال من الأحوال، المطالبة بعقوبات قانونية يحول دونها في الأساس كثير من المعوقات.

(٢٦) «... hier soll einem ganzen Volk sein Land geraubt werden - das von seinen Vätern und Vorvätern erarbeitete Erbe, die Herzenssache Heimat»

من الشعب «البلاستيكي»، شعب الأنابيب المخلوق من القوارير المتعددة الثقافات الذي تتذبذب معاييره ما بعد الحداثة وما سبقها من حالة الجمود الإسلامي (Stolz, 1997: 350).

تلاقي حالياً ندوة الإنترنت «اللاصواب السياسي» استحساناً كبيراً تظهر فيها مشاهد تتجلى في الكراهية الساخطة على المسلمين. إن الصفحات التي يمكن الاطلاع عليها تُبرز بحرفية يطلع عليها يومياً قرابة أربعين ألف زائر (Preuss, 2007: 6). وبغض النظر عن الهجمات الشفهية المشحونة برهاب الإسلام، فثمة أيضاً مشاريع سياسية لرهاب الإسلام من أحزاب يمينية تشهيرية عديدة على غرار حزب الشعوب السويسرية (SVP) الذي يطالب بمنع بناء المآذن (Geden, 2007: 11).

يأتي دور استخدام مفهوم التقية بصورة حرفية فيها تجريم وخيم. إذ يزعم رالف جوردانو (Ralph Giordano) أن التقية إذن ديني صريح يسمح بالتضليل والنفاق والاحتيال في الجدال مع الكافرين (Giordano, 2007: 13).

لو أمكن البرهان بصورة قاطعة على ارتكاب منظمات إسلامية معينة وممثليها أباطيل ومناورات تضليلية وتمويه، أو على الأقل وجود مواقف يستبان منها ذلك، فإن ذلك يتطلب نقداً موضوعياً في النطاق العام مثل نقد المنظمات الاجتماعية المهمة الأخرى. أما أن يتهم المسلمون بسبب قناعاتهم الدينية بوصفهم منذ البداية بالكذب البنيوي، فهذا يعني حرمانهم إجمالاً من المساهمة في الخطاب العام مثل حقهم في التحدث إلى الآخرين والاستماع إليهم. من يعمل بموضوع التقية في جدال الرأي على النطاق العام يمهد بذلك الطريق لمنطق تهمة رهاب الإسلام. وهذا منطق لا يمكن التخلص منه وإن أقدم عليه المرء مرة واحدة فقط. إن شبهة كهذه لا تقوم على حقائق يمكن فهمها أو تفنيدها أيضاً، وإنما يُنظر إليها باعتبارها مرتبطة بعقلية دينية قائمة على مبادئ باطلة تصادر من الآخرين منذ البداية أية فرصة في تقديم أنفسهم أساساً كمتحدثين جديرين بالثقة. ولا شك في أن من يستخدم تبرير رهاب الإسلام يجب عليه أن يحتسب أيضاً منظمات كهذه بأنها لا ترغب في جدال ثقافي ديمقراطي، وإنما ترغب عمداً في طمس الحد بين نقد الإسلام ورهاب الإسلام.

بالمقابل لا يفيد في التصدي لذلك إلا الوضوح ــ أي نقد استغلال مفهوم رهاب الإسلام من قبل مؤسسات الدعاية مثل Islamophobia Watch. فعدم الحديث عن رهاب الإسلام سلفاً، خشية أن يؤدي ذلك إلى نيل استحسان غير مرغوب فيه من آخرين، سيكون الاستنتاج الخاطئ بعينه.

إن إزالة الفرق بين نقد الإسلام ورهاب الإسلام كما يمارسه باستمرار الأيديولوجيون الإسلامويون يقود في النهاية إلى دليل معاكس. إذ يعني هذا في الواقع أن تعطى المنظمات الإسلاموية حق احتكار التشدق بمفهوم رهاب الإسلام مشحوناً بكلمات التفرقة العنصرية. وهذا الواقع نفسه يعانيه كثيرون من المسلمين (International Helsinki Federation for Human Rights, 2005).

إن مطالبة نقاد الإسلام مثل بسام طيبي وألفكوتّه بتحريم (Ulfkotte, 2007: 92) مفهوم رهاب الإسلام يؤدي إلى عكس ما هو مطلوب؛ إذ يساعد المنظمات الإسلاموية على احتكار تفسير خبرات المسلمين فيما يتعلق بالعنصرية والتفرقة (International Helsinki Federation for Human Rights, 2005)[٢٧].

ومن يرغب في فتح جبهات صراع ثقافي واضح لعله يرحب بهذا. بيد أن هذا لن تكون له نتيجة تؤدي إلى نقاش ثقافي تنويري. من يفصح تماماً عن مناقشات مفتوحة، ويحذّر لأسباب وجيهة من مزاعم رهاب الإسلام، لا يستطيع من جهته أن يطالب بتحريم مفهوم رهاب الإسلام. فمن العسير في حالات شتى وضع حد بين نقد الإسلام ورهابه أو وضع حد بين الاستفزاز والتجريح. وهذا بحد ذاته نشاط يتجدد دائماً، ولا بد من إنجازه لتعيين مثل هذه الحدود، كما لا يمكن في الوقت نفسه الاستغناء عنه. وهذا جزء من ذلك التنوير الذاتي الاجتماعي الذي لم يكتمل والذي يتعلق بالتغلب تدريجياً على الأنماط الواحدة والمنعزلة.

ثانياً: استنتاجات

تتعاون جهات كثيرة على تقديم صورة عن الإسلام في ألمانيا: المدارس والمؤسسات التربوية الأخرى، ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية (NGOs)، وفروع علمية مختلفة، ومنظمات المهاجرات والمهاجرين، والكنائس المسيحية والطوائف الدينية الأخرى، ومن بينها الروابط الإسلامية نفسها أيضاً، وأخيراً بالمعنى الواسع كلّ أولئك ــ مسلمين أو غير مسلمين ــ الذين يساهمون في النقاش الإسلامي الحالي أو يستطيعون على أي حال المشاركة فيه. والدولة تتحمل مسؤولية خاصة تأتي إليها من توصيات الحقوق الدستورية وحقوق الشعوب، وتقع عليها كذلك مهمة ضمان حقوق الإنسان ومنع التمييز. وينبغي للدولة نتيجة لذلك، وقبل كل شيء، التصدي بفعالية للتفرقة والتحيز والمفاهيم النمطية المساندة، ويكون ذلك بتجاوز أسبابها الاجتماعية (Addy, 2005). وهذا يشمل سياسة الثقافة والتربية مثلما يشمل سياسة الأمن الداخلي وقانون الإقامة، وكذلك سياسة التجنيس أو التشريع المتعلقة بالرموز الدينية في المدارس العامة، وأخيراً إصدار تشريعات إدارية لمنع التفرقة العنصرية عامة. في كلّ هذه المجالات وفي مجالات أخرى يمكن لمساهمة الدولة أن تذلل المخاوف القائمة إزاء الإسلام أو تؤكدها.

---

(٢٧) «As pointed out by Muslim and civil liberties organizations, the fact that Muslims have increasingly experienced hostility, discrimination and exclusion since September 11 may enhance their susceptibility to propaganda by organizations that advocate violent methods to protest injustices suffered by Muslims. Hence, it is only by scrupulously defending the rights of their Muslim minorities that the EU member states can retain the confidence of their minorities and fruitfully promote their integration in the long run, including by undermining the appeal of extremist organizations».

١ ـ الإسلام كجزء مُسَلَّم به في المجتمع الألماني

إن كل الجهود للتغلب على التقاليد النمطية التي تدعو إلى رهاب الإسلام يجب أن تبدأ بالاعتراف بالحقيقة البسيطة، وهي أن الإسلام أضحى جزءاً دائماً في المجتمع الألماني. ومن المعروف أن هذا الواقع كان مكبوتاً حتى تسعينيات القرن الماضي. فقد ساد اعتقاد في ألمانيا منذ عشرات السنين وعلى كلّ الصعد بأن الإسلام يمثل هنا «دين العمال الضيوف»، ولذلك يجب ألّا يكون اندماجه المستمر في المجتمع موضوعاً. ويضرب المثل على ذلك بالمساجد التي تقع في الفناء الخلفي وعلى هامش المجتمع والتي ينظر اليها كرمز للتزود الديني الذاتي ودون أفق للاستمرارية.

لقد ساد تقلب الفهم في المجتمع بصورة واسعة في السنوات الأخيرة قبل المؤتمر الإسلامي الأول الذي دعا إليه وزير الداخلية شويبله (Schäuble) وعبر عنه كالآتي: في بلدنا يعيش ثلاثة ملايين مسلم كجزء ثابت من مجتمعنا، ولكن ليس لدينا علاقة بالجمعيات الإسلامية المتنوعة[٢٨]. لدى الاعتراف السياسي بواقع الحياة الإسلامية الدائم، يجب ألّا يحدث موقف مزدوج. وليس حول النقاشات المبدئية التجريدية ما إذا كان الإسلام يتكيف في النظام الاجتماعي الغربي أو يتلاءم عموماً مع نظام قيم مجتمع ليبرالي ديمقراطي، فهذه لا تساعد كثيراً ولكنها يمكن أن تطلق إشارة ذات تأثير خطير عندما توحي بأن هناك طرقاً سياسية مسؤولة تعتبر وجود أقلية إسلامية في ألمانيا محل تساؤل، ويمكن عملياً إعادة النظر فيه. إن ما أورده شويبله من إدراك بأن المسلمين « يشكلون جزءاً ثابتاً في مجتمعنا» هو موقف لا رجعة عنه. ولذلك فإن المواقف السياسية التي تثير زوابع من شكوك هي مواقف غير مسؤولة.

إن الاعتراف بوجود الإسلام في ألمانيا يتضمن أيضاً الاعتراف بممارسته العلنية. فالدين في مجتمع حر ملتزم بحقوق الإنسان لا يعتبر مسألة شخصية، على عكس الحكم المعمم. وما إمكانية علنية الممارسات الدينية والحياة الدينية إلّا جزء من الحق الدستوري والقانون الدوليّ المرتبط بحرية الدين[٢٩].

عند التغاضي عن المسألة الخاصة المثيرة للجدل منذ سنوات والمتعلقة بالسماح للمعلمات في أثناء التدريس في المدارس العامة بارتداء الحجاب (Oestreich, 2004)، فإن

---

(٢٨) *Bundesinnenminister Wolfgang Schäuble im Interview des Spiegel*, 3/8/2006 (vom 18/9/ 2006), p. 85f.

(٢٩) عملياً يتجلى هذا في صوغ حرية الدين عبر معاهدة حقوق الانسان، المادة ٩ الفقرة ١ ينص على أن كل شخص له الحق في حرية الفكر والضمير والدين. هذا الحق يحتوي على الحرية في تغيير المرء لدينه أو رؤيته الدنيوية والحرية في ممارسة أداء شعائره الدينية أو رؤيته إلى العالم علناً كفرد أو كمجموعة على النطاق العام أو الخاص من خلال العبادة أو الدرس أو ممارسة الشعائر والطقوس. وهذا ما يتضمنه القانون الأساسي في المادة ٤. إن علمانية دولة القانون التي تطورت من حرية العقيدة التي ليس لها علاقة «بخصخصة» التدين التي تسارع به الدولة.

الفهم السائد بأن دولة القانون الحرة لا تستطيع أن تفرض نظام زي معيّن أو بناء مساجد جديرة بتمثيل روادها، لأن هذه النظرة تستند إلى حرية الدين[٣٠].

إن الاعتراف بالوجود الدائم للأقليات المسلمة تتبعه أيضاً المساعي الحالية المتعلقة بإدخال تدريس الدين الإسلامي في منهاج التدريس كمادة نظامية معترف بها رسمياً (Stock, 2004: 430-450). كما أن النقاش المتعلق باندماج الأقليات المسلمة يضع لهذا الموضوع موقعاً عالياً ممتازاً، لأن اللحظة الحاسمة فيه تتعلق بتطور الإسلام على المدى البعيد في ألمانيا وكيفية إيصال الدرس الديني والتطبيق الحياتي من جيل إلى جيل.

إن إدخال دروس الدين الإسلامي في المدرسة يعتبر عند كثيرين من أولياء المسلمين أمنية مهمة. ومنذ سنوات تناضل الروابط الإسلامية أيضاً في سبيل تقديم دروس الدين الإسلامي باللغة الألمانية.

وعلى أساس مبدئي أصبح درس الدين الإسلامي في الوقت عينه حقل اختبار لمدى نجاح بنى التعاون القائمة بين الدولة والهيئات الدينية، التي تطورت تاريخياً من الدولة مقابل الكنائس المسيحية وأدت إلى الانفتاح على التعددية الدينية الناشئة وإفساح حيز مناسب أمام الإسلام الذي أمسى ديناً مستوطناً في هذا البلد (Hense, 2001: 9-47).

٢ ـ الإدراك المتنوع كواجب منصف

لم تؤخذ في الثمانينيات الاهتمامات الدينية لـ «العمال الأجانب» مأخذ الجد. بل أخذ الناس في ألمانيا منذ التسعينيات يعتادون على المهاجرين والمهاجرات، وعلى «خصوصياتهم» الدينية الثقافية (الموهومة أو الحقيقية) ويدركونها بخاصة. وتعتبر هذه خطوة إلى الأمام بقدر ما هي خطوة إلى الوراء في الوقت عينه. آنذاك حل محل التجاهل تجاهل آخر يركز أحادياً على الدين والثقافة. وأدى هذا من ناحية أخرى إلى أن معضلات سياسة الاندماج متنوعة الأسباب فُسِّرت تكراراً وبتسرع وكأنها تعبير ثقافي ديني غريب. وبهذه البساطة يفسَّر تركز عائلات المهاجرين في مناطق اجتماعية معينة وكأنها نتيجة «مجتمع إسلامي موازٍ».

وما إن يأتي دور الإسلام حتى يواجه برأي جلي وشائع يزعم أن الدين والثقافة من أهم أسباب الاستبداد العائلي والجنوح إلى العزلة.

لكن المطالب المشروعة لتغيير بنية العائلة الاستبدادية الأبوية سرعان ما تتحول إلى صراع حضاري ضد الإسلام. هذه القوالب الجاهزة لا تفيد لأنها تقوي الخوف النمطي من الإسلام فقط. ومن المهم عدم عزل العوامل الثقافية والدينية عند مناقشة قضايا

(٣٠) إن ضمان حرية الدين لا يتعلق بمراعاة حرية الدين في أوطان أمم المسلمين المقيمين هنا. إذ إن حال حرية الدين كحق إنساني تستبعد أن تستخدم الأقليات الدينية كقوة قسرية لفرض مصالح السياسة الخارجية، مهما كان هذا مشروعاً.

الاندماج وإنما ربطها دائماً بعوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية. ويتبع الرؤية المتنوعة أيضاً الاستعداد لأخذ الفوارق الإسلامية الداخلية باهتمام أكثر والإفصاح عنها لغوياً. أما في ألمانيا فتنحصر التعددية الإسلامية الداخلية في فوارق مذهبية كلاسيكية (السنّة ــ الشيعة، العلويون والأحمدية الخ..). ولا تقل من ناحية أخرى أهمية الممارسات اليومية.

ورغم أن هذا التنوع معروف مبدئياً منذ فترة طويلة، فإن المشكلة تبقى قائمة. فهذا التنوع يكتسي دوماً بخصوصية استدلالية لأنه يمنح الأشكال الكفاحية الاستبدادية اهتماماً عالياً بزعم أن الجوهر الإسلامي يتجلى فيه. إن من قواعد التجربة الصحافية أن الأخبار السلبية المأساوية بخاصة تحتل موقع الصدارة في وسائل الإعلام، وفقاً للقول المأثور «الأخبار السيئة هي الأخبار الجيدة!» وهذا ينطبق في الحقيقة على كلّ المجالات الموضوعية، كما يؤثر تأثيراً بالغاً وحاداً في تقديم التقارير عن الإسلام، مثال ذلك عرض مشاهد تلفزيونية لمجموعة متعصبة من الشباب الباكستاني أحرقت صورة البابا. ويطلب الإدلاء بآراء أمام الرأي العام ضد هذه المواقف التصعيدية، ناهيك عن أن تؤخذ مشاركتها في الخطاب الإسلامي بعين الاعتبار.

إن على مبادرات الحوار الثقافي الديني أن تتعايش من جديد، وترى أن نتائج العمل المبني على الثقة منذ سنوات يمكن أن يتبدد في وقت قصير عبر الأخبار السلبية والشائعات. ولمواكبة عمل من هذا القبيل لا بد من ضبط النفس وقوة الأعصاب.

ورغم أن الاحتفاء بواجبات أساسية ومتأنية عسير في إطار مجادلة استقطابية معقدة، فليس هناك بديل مقنع للجهد إلّا في توخي الدقة والتمايز. فمعرفة الفوارق الإسلامية والتعددية الإسلامية الداخلية في أثناء ذلك ليس واجباً فقط، بل هو مطلوب أيضاً من أجل الدقة التحليلية. إذ إن الأهم من ذلك هو أن الأشخاص المشمولين أساساً كفاعلين عليهم أن يتحملوا إدارة حياتهم على مسؤوليتهم الخاصة، وليس كممثلين لـ «عقلية» دينية ثقافية مزعومة وثابتة. وهذا قياس لكل تنوير يلتزم بثقافة الجدل.

ولهذا السبب طالبت المقررة الخاصة للأمم المتحدة أسماء جاهَنغير، ومن وجهة نظر حقوق الإنسان، بألّا ينظر إلى أعضاء الأديان أو الجماعات المختلفة كمجموعات متجانسة[٣١]، بل ينبغي أن يكون هذا الاختلاف أمراً مسلَّماً به فيما يتعلق بالمسلمين أيضاً. ولذلك فإن اللجنة الأوروبية ضد العنصرية والتعصب تنصح في وصيتها السياسية الخامسة بالتغلب على رؤية إسلامية محددة مسبقاً، أي النظر إليه من زاوية الناس

(٣١) Report of the Special Rapporteur on Freedom of Religion or Belief, Asma Jahangir, and the Special Rapporteur on Contemporary Forms of Racism, Racial Discrimination, Xenophobia and Related Intolerance, Doudou Diène, Implementation of General Assembly Resolution 60/251 of 15 March 2006 entitled «Human Rights Council», A/HRC/2/1, p. 8.

الفاعلين، باعتبارها مهمة مركزية في مكافحة سياسة العزل الناجم عن رهاب الإسلام (European Commission against Racism and Intolerance, 2007).

٣ ـ الدستور كأساس بديهي للتعايش

ليس أقل بداهة من الاعتراف بحضور الإسلام المستمر في ألمانيا إدراك أن الدستور يقدم الأساس المعياري للتعايش في هذا المجتمع. ولدى صوغ هذا الإدراك في الأساس يحدث مراراً فهم مبتذل ويؤدي إلى استنتاجات خاطئة. وهذا يحدث من إقرار المرء بأن صوغ النظام الدستوري كمطلب سياسي موجّه بصورة خاصة إلى المسلمين. وغالباً ما يتفاعل المسلمون الليبراليون مباشرة وعلى نحو غاضب حينما يأخذون انطباعاً أن أحداً يريد تدجينهم على قيم الدستور الحر ويلزمهم مرة أخرى به على الأخص.

مثال على أحد الاستنتاجات الخاطئة فيما يتعلق بالتواصل يقدمه الدليل الصادر من دوائر التجنيس في مقاطعة بادن فورتمبرغ الذي يتميز بموقف متشكك حيال المسلمين. ومشكلة هذا الدليل لا تكمن في مضمونه وحسب، بل وفي مدلوله أيضاً. أما الحجة التي يصوغها مؤيدوه فترى أنه يحتوي على القواعد المعروفة للتعايش في المجتمع الحر. وهذا ما يشير بالضبط إلى المشكلة بصورة قاطعة. إذ إن الناس الذين يعتبرون قواعد الدستور بديهية ويظهرونها في حياتهم اليومية يصيبهم الإحساس بالغضب عندما يطالبهم أحد بذلك لأنهم مسلمون أو يحملون أسماء ذات رنة إسلامية، ويطالبهم مرة أخرى بتأييد ذلك بشدة والإجابة عن الاستفسارات. إنها صورة تبرز الارتياب وسوء الظن. لهذا فإن الإدارة الحكومية الواقعة تحت الضغط تسمح بإساءة استخدامها لمواصلة سياسة الضغط التي يعيشها الكثير من المواطنين أُولي الخلفية الإسلامية كتمييز اجتماعي يومي (Bielefeldt, 2007: 183ff)، بل وتشديدها.

إن النداءات ذات الدافع السياسي المتعلقة بالاندماج والداعية إلى «الحوار مع الإسلام» تكاد تكون غير فاعلة (Tezcan, 2006: 26-32). فالمراهنة على التواصل مفيدة دائماً في الأساس. لكن ارتباكاً وإحباطاً، وربما شكوكاً متبادلة جديدة بالنتيجة قد تنشأ مع وضع الدستور بمواجهة القرآن في ندوات الحوار بغية الدخول على هذه الأسس في الحديث. فالدستور يمثل حينئذ بالضرورة وثيقة متناقضة مع القرآن، وثيقة لتأكيد الذات السياسية ـ الثقافية للأكثرية المسيحية على حساب كونه أساساً قانونياً للعيش المشترك. وعندما يوضع القرآن بمواجهة الدستور مقدماً كأنموذج بديل، تُلقى إذ ذاك على عاتقه مهمة تفعيل التأقلم السياسي الثقافي مثلما يظهر ذلك في الكتابات الدعائية للأيديولوجيا الإسلاموية. وحينها تكون للحوار إذاً مهمة متناقضة: إما التغلب على العوائق الثقافية المتمخضة جزئياً عند صوغ أهداف الحوار وإما تعميقها عن غير قصد.

من البديهيات أن يبلور الدستور الأساس المعياري للتعايش في مجتمعنا المتعدد. هذه البديهية يجب أن تجد تعبيراً لها بتجنب تكرارها دوماً وبإلحاح أمام المسلمين، أو كهدف

يشكل مقاصد الحوار الثقافي المتداخل. فحيثما توجد أسباب للشك في عدم الوفاء للدستور من قبل بعض المجموعات أو أفرادها، ينبغي مخاطبة هذه المجموعة بصورة محددة دون تعميم، هذا على «الإسلام» أو المسلمين القاطنين في ألمانيا. وبالقياس، فإن اتهام المسلمين الذين يعيشون هنا بعدم الولاء للدستور السياسي لا يختلف عملياً عن اتهام أفراد مجتمع الأغلبية غير المسلمة. فهذا لا يمت بصلة إلى الغبطة «الساذجة المتعددة الثقافات» التي تغمض العيون أمام مخاطر ملموسة للمجتمع المنفتح. وبدلاً من ذلك فإن الأمر يتعلق بالفهم الجوهري القائل إن الصراع من أجل المجتمع المنفتح قد ضاع إلى حين، عندما تفشى منطق الشك، الذي يصادر من الأقلية كل فرصة كشريك يُصغى إليه في الخطاب العام □

المراجع

Addy, David Nii (2005). *Rassistische Diskriminierung - Internationale Verpflichtungen und nationale Herausforderungen für die Menschenrechtsarbeit in Deutschland*. 3 aufl. Berlin: Deutschland Studie des Deutschen Instituts für Menschenrechte.

Bielefeldt, Heiner (2007). *Menschenrechte in der Einwanderungsgesellschaft: Pladoyer fur einen aufgeklarten Multikulturalismus*. Bielefeld: Transcript. (Xtexte)

European Commission against Racism and Intolerance (2007). «General policy recommendation no. 5: Combating Intolerance and Discrimination against Muslims.» Strassburg, 27 April.

Geden, Oliver (2007). «Das Geschäft mit der Angst. Exportschlager «Minarett-Verbot»: Die Schweiz setzt sich an die Spitze des europäischen Rechtspopulismus.» *Süddeutsche Zeitung* (SZ): 2/8.

Giordano, Ralph (2007). «Nicht die Moschee, der Islam ist das Problem.» *Frankfurter Allgemeine Sonntagszeitung* (FAS): 12/8.

Hense, Ansgar (2001). «Staatskirchenrecht oder Religionsverfassungsrecht: mehr als ein Streit um Begriffe?.» Paper presented at: *Religion und Weltanschauung im sakularen Staat: 41. Tagung der Wissenschaftlichen Mitarbeiterinnen und Mitarbeiter der Fachrichtung «Offentliches Recht», Potsdam 2001*. Edited by Andreas Haratsch [et al.]. Stuttgart: Boorberg.

International Helsinki Federation for Human Rights [IHF] (2005). «Intolerance and Discrimination against Muslims in the EU Developments since September 11 (Wien, März).

Lachmann, Gunther und Ayaan Hirsi Ali (2005). *Todliche Toleranz: Die Muslime und unsere offene Gesellschaft*. Munchen: Piper.

Malik, Kenan (2007). «What Hate?.» *Guardian*: 7/1. < http://www.guardian.co.uk/world/2005/jan/07/religion.islam > .

Oestreich, Heide (2004). *Der Kopftuch-Streit: Das Abendland und ein Quadratmeter Islam*. Frankfurt am Main: Brandes and Apsel.

Pipes, Daniel. «Islamophobia?.» *New York Sun*: 25 October < http://www.danielpipes.org/article3075 (abgerufen am 9/1/2007).

Preuss, Roland (2007). «Islamfeind - und stolz darauf: Im Internet finden jene ein Forum, die den Koran verbieten lassen und muslimische Verbandsvertreter «zu einem Pilzessen einladen» wollen.» *Süddeutsche Zeitung* (SZ), 31/8.

Priester, Karin (2003). *Rassismus: Eine Sozialgeschichte*. Leipzig: Reclam. (Reclam Bibliothek Leipzig; Bd. 20076)

Sardar, Ziauddin (2005). «The Next Holocaust.» *New States Man*: 5 December, < http://www.newstatesman.com/print/200512050006 > .

Seidel, Eberhard (2003). «Die schwierige Balance zwischen Islamkritik und Islamphobie.» in: Wilhelm Heitmeyer, ed., *Deutsche Zust*Ìnde. Frankfurt am Main: Suhrkamp. Band 2.

Stock, Martin (2004). «Islamunterricht: Auf der Suche nach dem richtigen Weg.» paper presented at: *Auf dem Weg zur Rechtsgleichheit?: Konzepte und Grenzen einer Politik der Integration von Einwanderern; Hohenheimer Tage zum Auslanderrecht 2003 und 2004*, edited by Klaus Barwig and Ulrike Davy. Baden-Baden: Nomos.

Stolz, Rolf (1997). *Kommt der Islam: Die Fundamentalisten vor den Toren Europas*. Munchen: Herbig.

Terkessidis, Mark (2004). *Die Banalitat des Rassismus: Migranten zweiter Generation entwickeln eine neue Perspektive*. Bielefeld: Transcript. (Kultur und soziale Praxis)

Tezcan, Levent (2006). «InterreligiDialog und politische Religionen.» *Aus Politik und Zeitgeschichte*: 28-29.

Ulfkotte, Udo (2007). *Heiliger Krieg in Europa: Wie die radikale Muslimbruderschaft unsere Gesellschaft bedroht*. Vorwort von Bassam Tibi. Frankfurt am Main: Eichborn.